

تقييم عملية التحول الديمقراطي في أفريقيا

الأستاذ الدكتور: جمال محمد السيد ضلع

جامعة القاهرة-مصر-

في العقد الأخير من القرن العشرين، انضمت أفريقيا ومنها دول جنوب المتوسط إلى الموجة الثالثة للديمقراطية. ومن مظاهر ذلك إفساح العديد من النظم العسكرية المجال أمام الحكومات المدنية، وتحول الكثير من النظم غير الحزبية ونظم الحزب الواحد إلى نظم تعددية سياسية تنافسية. ومن هذا المنطلق فإن تناول موضوع التحولات الديمقراطية إنما هو مجرد محاولة لتوضيح هذا الانتقال؛ من خلال تقديم وتقييم التحليلات والتفسيرات الرئيسية له؛ وتحديد تأثيراتها على الاختيارات والبدائل المطروحة على أجندة الحكومات الأفريقية والسياسات التي تبنتها أو تنوي تبنيها. خصوصا وأن عملية التحولات الديمقراطية في مفهومها العام والخاص تفترض فيها أن تدفع تلك الحكومات لمزيد من الالتزام ولتكون أكثر مسؤولية، وأكثر قابلية واستجابة للمحاسبة أمام شعوبها، وهو الأمر الذي يتجاوز مجرد كونها عملية سياسية بحتة، وإنما تتجاوز ذلك إلى عملية بناء أو إعادة بناء دول من خلال خلق الحوافز والتشجيع لتبني العديد من السياسات في المجالات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

مقدمة:

يبدو من البديهي، والحال كذلك إثارة العديد من التساؤلات حول جدوى هذه العملية؟ أي نماذج ديمقراطية تعمل في أفريقيا؟ ولأي مدى وصلت؟ ولأي مدى يمكن أن تصل؟ لماذا بعض الدول تحولت بدرجة أفضل من الآخرين؟ وهل دول الحزب الواحد التقليدية التي تحولت ديمقراطيات شجع الديمقراطية واقعيًا؟ وما طبيعة النتائج والتأثيرات الناجمة عن ذلك، سواء فيما يتعلق بأولويات الدول الأفريقية المستهدفة من تلك العملية، وسواء فيما يتعلق بمناشدات ومطالبات الدول والمؤسسات المانحة؟ هل من المحتمل أن تكون هناك دول مهددة بالانهيار نتيجة للتحولات الديمقراطية؟ ما هي السياسات الأكثر نجاحاً في الترويج للديمقراطية؟ وبصورة عامة، فإن عملية التحول الديمقراطي على الرغم من مرور عقدين من الزمن فإنها مازالت عملية رخوة، ومن الصعب الإقرار بأن هناك قناعة أيديولوجية سواء على مستوى

صناع ومتخذي القرارات والسياسات، أو المنفذين لها، أو على مستوى النخب المختلفة، أو حتى على المستوى الشعبي، ويبدو أن القاسم المشترك الذي يجتمع عليه هؤلاء هو مجرد الأمانى الموعودة الناجمة عن الترويج للديمقراطية تارة، أو مجرد التجريب لما يعتقد في جدواه الآخرين، والأخذ بالأسباب واستنفاد السبل تارة أخرى، أو أنها محاولة تدخل في إطار السعي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وما يزيد المشكلة تداخلاً وتعقيداً أن الأمل المعقود في كل هذا السياق ينصب على المنقذ أو المخلص الخارجي، فالنخب الحاكمة تحتاجه ظهيراً، والقوى والحركات الشعبية تحتاجه عوناً، وذلك بغض النظر عن المضامين الأيديولوجية المرتبطة بالليبرالية أو غيرها من الأيديولوجيات.

وفي إطار تناول الموضوع المداخلة سيتم التركيز على العناصر الآتية:

تقييم عملية التحول الديمقراطي في أفريقيا:

تقييم التجربة الديمقراطية في جنوب المتوسط:

المبحث الأول: تقييم عملية التحولات الديمقراطية في أفريقيا

أولاً. تقييم عملية التحول الديمقراطي كآلية للإصلاح السياسي:

أ. التحول الديمقراطي كإطار فكري للإصلاح السياسي:

في العقد الأخير من القرن العشرين، انضمت أفريقيا إلى الموجة الثالثة للديمقراطية. ومن مظاهر ذلك إفساح العديد من النظم العسكرية المجال أمام الحكومات المدنية، وتحول الكثير من النظم غير الحزبية ونظم الحزب الواحد إلى نظم تعددية سياسية تنافسية. ومن هذا المنطلق فإن تناول موضوع الإصلاح السياسي إنما هو مجرد محاولة لتوضيح هذا الانتقال؛ من خلال تقديم وتقييم التحليلات والتفسيرات الرئيسية له؛ ويُحسّ تأثيراتها على الاختيارات والبدائل المطروحة على أجندة الحكومات الأفريقية والسياسات التي تبنتها أو تنتوي تبنيها. خصوصاً وأن الإصلاح السياسي في مفهومه العام والخاص يفترض فيه أن يدفع تلك الحكومات لمزيد من الالتزام ولتكون أكثر مسؤولية، وهو الأمر الذي يتجاوز مجرد الإصلاح السياسي أيضاً لخلق الحوافز لهم لتبني العديد من السياسات في المجال الاقتصادي وغيره من المجالات⁽¹⁾.

ويبدو من البديهي، والحال كذلك إثارة العديد من التساؤلات حول جدوى هذه العملية؟ أي نماذج ديمقراطية تعمل في أفريقيا؟ ولأي مدى وصلت؟ ولأي مدى يمكن أن تصل؟ لماذا بعض الدول تحولت

بدرجة أفضل من الآخرين؟ وهل دول الحزب الواحد التقليدية التي تحولت ديمقراطيات شجع الديمقراطية واقعياً؟ وما طبيعة النتائج والتأثيرات الناجمة عن ذلك، سواء فيما يتعلق بألويات الدول الأفريقية المستهدفة من تلك العملية، وسواء فيما يتعلق بمناشدات ومطالبات الدول والمؤسسات المانحة؟ هل من المحتمل أن تكون هناك دول مهددة بالانهيار نتيجة للتحويلات الديمقراطية؟ ما هي السياسات الأكثر نجاحاً في الترويج للديمقراطية؟ وبصورة عامة، فإن عملية التحول الديمقراطي على الرغم من مرور عقدين من الزمن فإنها مازالت عملية رخوة، ومن الصعب الإقرار بأن هناك قناعة أيديولوجية سواء على مستوى صناع ومتخذي القرارات والسياسات، أو المنفذين لها، أو على مستوى النخب المختلفة، أو حتى على المستوى الشعبي، ويبدو أن القاسم المشترك الذي يجتمع عليه هؤلاء هو مجرد الأمانى الموعودة الناجمة عن الترويج للديمقراطية تارة، أو مجرد التجريب لما يعتقد في جدواه الآخرين، والأخذ بالأسباب واستنفاذ السبل تارة أخرى، أو أنها محاولة تدخل في إطار السعي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وما يزيد المشكلة تداخلاً وتعقيداً أن الأمل المعقود في كل هذا السياق ينصب على المنقذ أو المخلص الخارجي، فالنخب الحاكمة تحتاجه ظهيراً، والقوى والحركات الشعبية تحتاجه عوناً، وذلك بغض النظر عن المضامين الأيديولوجية المرتبطة بالليبرالية أو غيرها من الأيديولوجيات.

لقد وقعت العديد من الدول الأفريقية فيما أطلق عليه حلقة عيفة من الديمقراطية الزائفة، وبالإمكان استعارة فكرة الديمقراطية الزائفة من أدبيات الديمقراطية واستخدامها لوصف خصوصية سمات النظام الدولي بعد 11 سبتمبر. وفكرة الديمقراطية الزائفة تصف نظاماً سياسياً يبدو ديمقراطي ليبرالي دون أن يكون كذلك، والمنطلق الوظيفي لهذا النظام هو أن محاكاة الديمقراطية فإن السلطات المكتسبة فيها مزايا خاصة لا يمكن تحقيقها بدونها، أي إما أن يكون النظام ديمقراطياً كلياً أو تسلطياً كلياً، ويرى البعض أن التفكير بوجود منطقة وسطى حذرة وصعبة بين الالتزام التام بالديمقراطية والديكتاتورية السافرة هو الحالة الواقعية السياسية، الأكثر شيوعاً في كثير من البلدان النامية وعالم ما بعد الشيوعية. وأن هذه الحالة ليست نوعاً خاصاً يمكن تحديده بـمعيار، لكونها ليست من هذا الصنف أو ذاك، إنها حالة الواقع الاعتيادي لكثير من المجتمعات⁽²⁾.

وهناك في دراسات الديمقراطية فكرة مقبولة فحواها أن الخطاب السياسي الليبرالي - الديمقراطي في هذه الديمقراطيات الزائفة يستخدم في الأساس للتغطية على الحكم السلطوي. بمعنى أن هذه الدول وحكوماتها ستبقى تحت ضغوط محلية ودولية شديدة لكي تتحول نحو الديمقراطية، والليبرالية والعلمانية دفعة واحدة. وخلال تسعينيات القرن العشرين - منذ نهاية الحرب الباردة - مارست القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية الأساسية على المستوى الدولي ضغوطاً ما بين معتدلة وشديدة على حكومات في أفريقيا والعالم الإسلامي، لتتأكد من أنها أخذت بالمبادئ السائدة في الديمقراطية. ولم تستبعد هذه المطالبة كلياً

بعد أحداث 11 سبتمبر، بل إنها عززت بمطالب جديدة من أجل قدر كبير من العلمنة في النظام الاجتماعي على الصعيدين الوطني والدولي⁽³⁾.

إذن فالديمقراطية تتسم بصفة عامة بمجموعة من الخصائص التي ارتبطت أساساً بالتجربة الليبرالية التقليدية، والتي على ضوءها يمكن تكشف وضع ومكانة ومصير التجربة الأفريقية في ظل الضغوط المتنوعة التي تمارس بطرق مباشرة أو غير مباشرة، وعلى ضوء تلك السمات يمكن وضع التصورات لكيفية التعامل مع تلك العملية التي تستهدف أساساً جميع الدول الأفريقية وبدون استثناءات. ولعل التحليل السياسي والتقييم الموضوعي الذي قدمه أستاذنا الدكتور إبراهيم نصر الدين في هذا الشأن، يمكن أن يوضح الأبعاد والمضامين الأيديولوجية للديمقراطية، كما يوضح مدى وملاءمتها للدول الأفريقية المستهدفة بها، ومدى الصعوبات التي تنتظرها، وذلك كالتالي⁽⁴⁾:

1. أن الظاهرة الديمقراطية ليست حتمية: فهي لم توجد أبداً - فهي ليست ظاهرة لصيقة بالحياة البشرية - وبالتبعية فهي لن توجد أبداً، ذلك أن مضمونها يختلف من مرحلة إلى أخرى، فقد وجدت الظاهرة الديمقراطية في دولة المدينة بآئينا في العصر الإغريقي، ثم اخفت وعادت للظهور مرة أخرى عقب الثورة الصناعية في شكل جديد. وإذا كان هذا هو حال الديمقراطية عند تجريبها وتطبيقها في المجتمعات الليبرالية التقليدية، فالأمر بالنسبة لدول القارة الأفريقية، لا يبدو أنه سيكون ميسوراً ولا ممكناً في بضعة سنوات كما يخال للبعض، وإذا كانت غالبية الدول الأفريقية إن لم تكن جميعها تزعم أنها تحولت ديمقراطياً، فإن هذا يشير إلى أن هناك حتمية ديمقراطية وإنما بشكل مغاير وهي الناجمة عن سياسات الترغيب والترهيب الممارسة من قبل الليبرالية التقليدية.

2. أن الظاهرة الديمقراطية هي ظاهرة استيعادية: ففي العصر الإغريقي حرمت النسوة والعبيد من أية حقوق سياسية، وهي في الوقت الراهن يبدو أن ممارستها حق للإنسان الغربي الأبيض دون سواه، وسعي الآخر لممارستها بطريقة حقيقية يلقي رفضاً كاملاً من الغرب، باعتبار أن ذلك يهدد مصالحه، لا أدل على ذلك من أن الغرب ساعد أعتى النظم الاستبدادية مثل الإمبراطور هيلاسيلاسي في إثيوبيا وموبوتو في زائير (الكونغو الديمقراطية حالياً)، كما ساعد أعتى النظم الاستيعادية الاستيطانية العنصرية ممثلة في كل من جنوب أفريقيا، وروديسيا الجنوبية سابقاً، ولا أدل على ذلك أيضاً من أن الغرب الذي يرفع راية حقوق الإنسان يطارد المهاجرين الأفريقيين في الدول الأوروبية، ويضيق الخناق على مرتديات الحجاب ويضغط على الدول الإسلامية لتغيير هويتها، وتغيير مناهجها العلمية، ويقف ضد إمكانية وصول الحركة الإسلامية في الجزائر إلى السلطة ديمقراطياً.

3. أن الظاهرة الديمقراطية هي ظاهرة استعمارية: لقد توأكب بروز الظاهرة الديمقراطية مع ظواهر ثلاث أخرى هي: الثورة الصناعية، وقيام الدولة القومية في أوروبا، وانطلاق العملية الاستعمارية من عقالها، ولم يكن بالإمكان للظاهرة الديمقراطية ولا للثورة الصناعية الاستقرار ولا الاستمرار بدون العملية الاستعمارية، ذلك أن الثورة الصناعية كانت في حاجة لنهب موارد الدول الأفريقية، ثم أنه لكي تستقر النظم السياسية في أوروبا، والتي اعتمدت الديمقراطية أسلوباً للحكم، كان لابد أن تزيد من قدرتها الإستخراجية Extractive (نهب ثروات الشعوب الأفريقية حتى تتزايد قدرتها التوزيعية Distributive المتمثلة في تحقيق ولو الحد الأدنى من مطالب مختلف الجماعات في المجتمعات الأوروبية، وبدون ذلك ما استقرت الظاهرة الديمقراطية ولا استمرت، بمعنى أن الظاهرة الديمقراطية في أوروبا لم تكن لتتمو وتستمر إلا على حساب نهب ثروات الشعوب الأفريقية، والدليل على ذلك أن ألمانيا وإيطاليا اللتان تحققت الوحدة القومية لكل منهما في أواخر القرن التاسع عشر، وبالتالي دخلتا العملية الاستعمارية متأخرتين عن الدول الاستعمارية الأخرى (فرنسا وبريطانيا) فكانت مستعمرات كل منهما مستعمرات محدودة وفقيرة بحيث لم تكن هذه المستعمرات ذات بال، من حيث تراكم الثروات فهاتان الدولتان سقطت فيما التجربة الديمقراطية، حيث نشأت النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا، بل إن دولاً استعمارية قديمة كإسبانيا والبرتغال ونتيجة لفقر مستعمراتها ظلنا تحكمان بأساليب ديكتاتورية أو استبدادية حتى سبعينيات القرن الماضي، إذا ما أضيف إلي ذلك أنه لم يكن بالإمكان الحفاظ على أوروبا الغربية، وإعادة بناءها الديمقراطي عقب الحرب العالمية الثانية إلا بمشروع مارشال، حيث أن نجاح الانتشار الدولي لليبرالية الاقتصادية بدأت في أوروبا الغربية قبل أكثر من نصف قرن مع هذا المشروع، الذي ضخ مليارات الدولارات لجعل النظم في أوروبا الغربية قادرة على تحقيق مطالب الحد الأدنى من مختلف الجماعات في الدول الأوروبية وبدون ذلك لما استمرت التجربة الديمقراطية في أوروبا الغربية.

4. أن الظاهرة الديمقراطية هي ظاهرة علمانية: تقتضي فصل الدين عن الدولة بل وهيمنة الدولة على الدين واستخدامه لتبرير السلوك السياسي (يرجع إلي الخطاب السياسي الأمريكي قبل وأثناء حرب احتلال العراق). إن محاولة تكريس هذه الظاهرة العلمانية في الدول الأفريقية يتناقض كلية مع العقل الأفريقي الذي هو عقل " وصل وتكامل " يدلنا على ذلك أنه حينما يفتح المجال واسعاً أمام التعددية الحزبية في العديد من الدول الأفريقية فلا يمكن مجال من الأحوال الخيلولة دون نشوء أحزاب تستند إلي الأساس الديني، ومثلنا على ذلك دور الكنيسة الكاثوليكية في الحياة السياسية في زامبيا، والتنافس بين الأحزاب الكاثوليكية والبروتستانتية في أوغندا كلما كانت هناك تعددية حزبية، والتنافس الحزبي الإسلامي والمسيحي في نيجيريا، وظاهرة الأحزاب الدينية: الأمة والاتحادي في

السودان، والجهة الإسلامية في الجزائر، والدور السياسي للطرق الصوفية في السنغال، بل حتى وفي فترة سابقة قبل انهيار العنصرية في جنوب أفريقيا في ظل دور رابطة إخوان الأفريكاز وذراعها السياسي مثلاً في الحزب الوطني في جنوب أفريقيا. فهل يمكن تنحية الدين جانباً في واقع المجتمعات الأفريقية وإبعاده عن الحياة السياسية في إطار عملية التحول الديمقراطي.

وفي هذا السياق يجب توضيح أن ظاهرة الأحزاب الدينية في غرب أوروبا ومنها الحزب الديمقراطي المسيحي (ألمانيا)، ومعظم أعلام الدول الأوروبية التي تحمل علامة الصليب، وظاهرة قسم اليمين علي الكتاب المقدس من جانب كبار المسؤولين عند تعيينهم، وما هو مكتوب علي عملة الدولار من عبارة " نحن نتق في الله In God We Trust "، وهيمنة المتدينين اليهود علي الحياة السياسية في إسرائيل، بل وارتكان إسرائيل في قيامها وتوسعها علي وعود توراتية تبدو مقبولة ومرحبا بها من جانب الغرب، في الوقت الذي يرفض فيه النموذج الإسلامي في إيران مثلاً، وفي الوقت الذي ظل الغرب يشكل سناً لدولة دينية هي إثيوبيا في عهد هيلاسيلاسي، كان دستورها ينص علي أن هيلاسيلاسي هو رأس الكنيسة الإثيوبية، وفي الوقت الذي يتجاهل فيه الغرب الفظائع التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا Lord Resistance Army الذي يرتكب فظائع تفوق بكثير ما ترتكبه بعض الجماعات هنا وهناك.

5. أن الظاهرة الديمقراطية هي ظاهرة نخبوية؛ فهي تركز على الحقوق السياسية فحسب، حق التعبير عن الرأي، وحق التجمع، والتظاهر، وحق التصويت، والترشيح، وعدم الاعتقال دون محاكمة... الخ. وتتجاهل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للجماهير، وهي بهذا المعنى ظاهرة نخبوية تسعى لإرضاء نخب سواء كانت نخب سياسية أو ثقافية، دونما اعتبار لحقوق الجماهير، وليس أدل علي ذلك من أن برامج التكيف الهيكلي Structural Adjustment Programmers في أفريقيا قد أضرت بالجماهير الأفريقية، حيث انتشرت جيوش العاطلين، واتسع نطاق الفقر، وتحللت الدول الأفريقية من التزاماتها الاجتماعية في التعليم والصحة والإسكان وانصرف الاهتمام كلية إلي التعددية الحزبية وإلي الانتخابات، وإلي تداول السلطة، وكأن هذه الأدوات والوسائل الديمقراطية باتت تشكل غايات في حد ذاتها بصرف النظر عن مصالح الجماهير.

ب. التحول الديمقراطي كإطار حركي للإصلاح السياسي؛

على الرغم من أن مستقبل الديمقراطية غير واضح في أفريقيا، إلا أن البعض يرى إمكانية وجود قدر من التأثير الإيجابي لعملية التحول الديمقراطي. خصوصاً فيما يتعلق بوضع العديد من القضايا والأفكار الجديدة

على جداول الأعمال السياسية ذات الصلة بالشأن الأفريقي. ومنها وضع قدر من الحدود أمام الأنظمة الحاكمة الاستبدادية، وانصاع تلك الأنظمة إلى الاعتراف ولو نسبياً بأهمية ضرورة الحريات المدنية والسياسية الأساسية، وتنامي الاهتمام بالشفافية والمسؤولية في اتخاذ القرارات والسياسات العامة⁽⁵⁾.

من خلال التعامل مع تجربة التحول الديمقراطي يمكن التمييز بين ثلاثة مجموعات من الدول⁽⁶⁾:

الأولى. أولئك الذين أحدثوا تغييراً ملموساً (نيجيريا، جنوب أفريقيا، غانا، السنغال، مالي، بنين، موريشيوس، بوتسوانا، ليسوتو، ناميبيا، ساوتومي، الرأس الأخضر). وتمثل هذه المجموعة ما نسبته حوالي 23% (تقديرات تقريبية عام 2004)

الثانية. تلك الدول التي تبنت نمطاً ديمقراطياً شكلياً، لكنه بعيداً عن المضمون الديمقراطي (زامبيا، إثيوبيا، إريتريا، ليبيريا، أوغندا، موريتانيا، موزمبيق، الجابون، الكاميرون، تشاد، غينيا، توجو، كينيا، النيجر، ساحل العاج، بوركينافاسو، بروندي، جزر القمر، جيبوتي، تنزانيا، غينيا بيساو، سيشل، جامبيا، الكونغو برازافيل، مدغشقر، ملاوي). وتمثل هذه المجموعة ما نسبته حوالي 44% (تقديرات تقريبية عام 2004) ويلاحظ أن غالبية هذه الدول من أنظمة الحزب الواحد سابقاً فهذه البلدان لها رؤساءها والنخبُ المساندة لها والتي تعلمت كيف تستعمل اللغة والدعاية الرسمية حول تبني الديمقراطية بدون اعتناق روحها، خصوصاً مبدأ تداول السلطة *Alternance* في أنظمة الحكم، وهو ما يترتب عليه تنامي الجماعات الرفضية *Rejectionist* للاعتراف بحدوث أي تحول ديمقراطي، وإصرارها على استمرار النظم الاستبدادية *Autocratic Regimes* على رأس تلك الدول.

وعلى الرغم من ذلك ففي انتخاباتها الوطنية استطاعت أن تصمّم قضايا داخلية وخارجية سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية لاكتساب الشرعية إلى جانبها، وهي وإن نجحت في كثير من الأحيان في الفوز بالانتخابات والمحافظة على البقاء والاستمرار، إلا أنها لمتنجح في خلق التوازنات السياسية ولا إحداث تغييرات جوهرية في هذه البلدان⁽⁷⁾.

الثالثة. وتلك التي لم تمر بأية عملية ديمقراطية هامة، حتى الانتخابات التنافسية ذاتها، كان من الصعب إجراؤها، أو الاعتراف بنتائجها إن جرت، نظراً للمخالفات الجسمة التي تتعلق بها، وبالمعايير ذات الصلة بها، حتى يمكن اعتبارها حرة وعادلة *Free & Fair* (السودان، الصومال، رواندا، زيمبابوي، سيراليون⁽⁸⁾) وجمهورية الكونغو الديمقراطية، أنجولا، غينيا الاستوائية، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، سوازيلاند). وتمثل هذه المجموعة ما نسبته حوالي 33% (تقديرات تقريبية عام 2004).

وحتى يمكن تناول الإصلاح الديمقراطي والتعويل عليه فيما يتعلق بعملية الإصلاح السياسي بشكل عام ومستقبلياً، فإن الأمر يتطلب الاهتمام والتركيز على العديد من العناصر ذات الصلة ومنها تشجيع التعددية السياسية والحزبية، وترسيخ الانتخابات التنافسية، وتدعيم المعارضة السياسية، وتعزيز المشاركة السياسية، وتفعيل وترشيد السلوكيات والممارسات السياسية، واحترام الحقوق والحريات الإنسانية، وتحفيز الالتزام بأداء الواجبات، وتدعيم منظمات المجتمع المدني⁽⁹⁾.

على الرغم من أن البعض ينظر إلى الديمقراطية باعتبارها قيمة عليا في حد ذاتها تشتمل على معاني الحرية والمساواة والعدالة وسيادة قيم التسامح والتعايش والتفاوض، ويفترض ذلك نشر وتعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع. إلا أنه يمكن أن ينظر إليها كذلك باعتبارها عملية صراعية وتنافسية. وفي هذا الشأن تبرز العديد من الاعتبارات ذات الصلة ومنها⁽¹⁰⁾:

1. أن تاريخ الديمقراطية ملئ بالصراعات، وأن تحقيق المكاسب الديمقراطية للجماهير، لا يمكن أن يتم بقرار فوقي، وهذا لا يعنى التشاؤم في إمكانية تحقيق الديمقراطية في أفريقيا، وإنما هو توضيح لأن هذا الأمر يتطلب نضالاً متواصلًا.

2. أن تزايد المطالب الشعبية المناهية باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وإضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات السياسية، والاتجاه نحو الأخذ بنظم التعددية الحزبية، يتطلب ضمانات للتحويل الصحيح لإحداث التغيير الديمقراطي لأن مسيرة التحويل لم تنته بعد.

3. أن التحويل الديمقراطي بمعناه التعددي محكوم عليه بعدة مؤثرات:

4. مصالح الطبقة البيروقراطية البرجوازية المهيمنة، ومدى استعدادها للتفاوض السلمي من أجل الإصلاحات الديمقراطية.

5. مدى انتشار الثقافة الديمقراطية، والوعي الديمقراطي، بين المواطنين في أفريقيا.

6. القدرة على إيجاد التسوية للصراعات الاجتماعية الممتدة، والتي تأخذ شكل الحروب الأهلية والدولية، في عدد من المناطق الإفريقية.

ونتيجة لما تقدم فقد برزت قضية الديمقراطية باعتبارها محور أزمة التطور السياسي في إفريقيا منذ الاستقلال، بعد أن فشلت استراتيجيات التنمية التي تبنتها الحكومات التسلطية في تحقيق المهام السياسية التي حددتها، وبدلاً من الوصول بالجمع الأفريقي إلى حالة من الوحدة والتجانس، دفعت به إلى حالة الانقسام والتمايز الإثني/ العرقي، وبدلاً من تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، عملت على نشر

الفساد وعدم المساواة في المجتمع، وبدلاً من تحقيق التنمية الاقتصادية عززت الكساد المادي والانحراف وبدلاً من تأسيس أنظمة سياسية فعالة، خلقت توجهات انفصالية واطلاقات عسكرية وحروب أهلية، مما أدى إلى بقاء المجتمعات والشعوب الأفريقية رهينة الأزمة الدائمة، والتي يعزى السبب في تكوينها والإبقاء عليها إلى غياب الديمقراطية، ذلك أن التحول الديمقراطي في إفريقيا، لا يعكس فقط الجوانب النظرية والأخلاقية التي تقف وراء البحث عن بديل للمآزق السلطوي القائم، وإنما يعكس كذلك المطالب الشعبية الملحة من أجل التغيير والإصلاح⁽¹¹⁾.

ثانياً. تقييم مجالات الإصلاح الديمقراطي:

يرى البعض بأن أنظمة أفريقيا الناشئة في الديمقراطية ليس من الضروري أن تُعزج معجزات اقتصادية. لكي تسير في طريق الديمقراطية، وإنما هي في حاجة لإنجاز الأشياء البسيطة نسبياً: مثل ضمان حكم القانون، حماية الحقوق والحريات الفردية، وأن تسيطر على الفساد وأن تجري الانتخابات بطريقة سليمة ونزيهة. وهو ما يندرج تحت ما يمكن تسميته بأن يكون هناك "حكم جيد"⁽¹²⁾.

أ. تشجيع التعددية السياسية ترسيخ الانتخابات التنافسية:

1. تشجيع التعددية السياسية والحزبية: من الضروري في إطار أي عملية حقيقية للإصلاح السياسي إفساح المجال أمام جميع القوى الوطنية وكذلك جميع المواطنين الراغبين في المشاركة السياسية، والعمل على ضمان مشاركتهم الفعالة سواء على مستوى المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية، حيث أن هؤلاء لا يقفون في طليعة المسيرة الديمقراطية فحسب ولكنهم يشكلون العناصر الفاعلة في تدعيم وحماية استقلال المصالح الخاصة في مواجهة هيمنة الحكومات التسلطية. وينبغي مراعاة أن هذه الخطوة لن يتم تحقيقها بدون وجود التعددية السياسية والحزبية التي ستساعد جميع القوى الوطنية من المشاركة في العملية الديمقراطية⁽¹³⁾.

2. ترسيخ الانتخابات التنافسية: لقد شهدت سنوات التسعينيات من القرن الماضي والعقد الأول من الألفية الجديدة إجراء الانتخابات الديمقراطية التي يفترض فيها أن تتصف بالحرية والنزاهة، وتنافس فيها الأحزاب السياسية المتعددة، ويلاحظ في هذا الشأن تزايد الاهتمام العالمي على المستويات النظرية والتطبيقية بمعايير هذه الانتخابات، التي ترى فيها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أنها ضرورية وتطالب الدول الأفريقية بأن تتمسك بهذه المعايير، ولهذا تهتم وسائل الإعلام العالمية بنشر تقارير فرق المراقبين الذين يشاركون في العملية الانتخابية ويمثلون الدول الأوروبية والأمريكية والمنظمات الأخرى المتنوعة والمهتمة بأمور وموضوعات التحول الديمقراطي في أفريقيا⁽¹⁴⁾.

وعلى الرغم من وجود الحكومات المدنية الاستبدادية ودولة الحزب الواحد/الوحيد، وشخصنة السلطة Personalistic وكذلك الأنظمة الاستبدادية العسكرية بشكل واضح في أفريقيا على مدار سنوات الستينيات، والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. وعلى الرغم من أن الكثير من الدول في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تبنت إجراء انتخابات برلمانية/ رئاسية منتظمة. إلا أن عدداً كبيراً من هذه الانتخابات كانت مجرد إجراءات رسمية مجردة من المضمون، وصممت بالأساس لإضفاء المشروعية على النظم الحاكمة، ولتأكيد حق النخب في ممارسة سلطاتها داخل المؤسسات السياسية داخل الدول، ودون السماح أو التشجيع لأي إجراء ملموس سياسية⁽¹⁵⁾.

وعلى سبيل المثال، فإن " هاستنجز كاموزو باندا " حاكم ملاوي كدولة حزب واحد لسنواتها الثلاثين الأولى (1964-1994)، ورغم ذلك فقد ظلت الانتخابات البرلمانية تجري بانتظام وبثبات في كافة أنحاء البلاد طوال هذه الفترة الزمنية. وبنفس الطريقة، فإن تنزانيا هي الأخرى وتحت زعامة الرئيس الراحل جوليو سنيريري Nyerere وخلال السنوات ما بين عامي 1964 وحتى عام 1985، أجريت فيها انتخابات الحزب الواحد بشكل ثابت كل خمس سنوات منذ عام 1965 حتى نهاية 1990. وقد كانت كل دورة من الانتخابات لا تختلف عن سابقتها، ولا يترتب عليها أي تغييرات ملموسة، وقد كان هذا هو شأن الانتخابات التي كانت تجري في أفريقيا جميعها في ذلك الحين فهي بالأساس تعبر عن سياسة الدولة وليس مسموحاً فيها بالتنافس، وربما يكون الأمر قد تغير نسبياً منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، حيث أخذت العديد من الدول بالتعددية الحزبية، والانتخابات التنافسية، وإن ظل يعيقها مستوى ومدى الحرية التي تتم بها، ومدى النزاهة في إجراءاتها ومدى المصادقية في نتائجها⁽¹⁶⁾.

إن أساس الاهتمام بالانتخابات التنافسية يكمن في أن الشرعية التي تترتب على الانتخابات الحرة/ النزاهة هي التي تؤسس شرعية النظام الأساسي وشرعية أعضاء السلطين التشريعية والتنفيذية الذين يشغلون مناصبهم طبقاً للنتائج المعلنة، ولذلك ففي إطار الإصلاح السياسي والديمقراطي فإن العملية الانتخابية لا تقتصر فقط على صندوق الانتخابات وفرز الأصوات وإعلان النتائج، إنما تبدأ العملية الانتخابية من دفاتر تسجيل أسماء الناخبين ومدى صدقها وثقتها، يلي ذلك حق الراغبين في الترشيح في دخول المنافسة الانتخابية، وفي هذه المرحلة توجد قوانين تراقب الأموال التي تنفق في الانتخابات، وكذلك قدرات وإمكانيات المرشحين في الحصول على فرص متساوية في الإعلام خاصة في الدول التي تمتلك وسائل الإعلام ومدى الدور الذي تقوم به اللجان الانتخابية المستقلة وفرق المراقبين الأجانب الذين يشرفون على العملية الانتخابية وضمان أن تتم بطريقة مناسبة وصحيحة⁽¹⁷⁾.

ب. تدعيم المعارضة السياسية :

ليس بالإمكان تصور إصلاح سياسي جدي وفعال في غياب المعارضة، فهي ضرورية لترشيح الإصلاح، وتحسينه بالأفكار النيرة المستمدة من التجارب الموضوعية، فالمعارضة هي التي تحرر الإصلاح من مجرد المقولات والتوصيفات النظرية غير الواقعية، عبر أداء أفضل لقضايا الإصلاح السياسي، كما أنها مرشحة أكثر من غيرها لتعريف مظاهر الفساد المتفشية في الواقع الفعلي. إن مبادرة الإصلاح السياسي، لكي تكون قادرة على مواجهة المضلات بكثير من الحزم، لابد من إيجاد توازن بين السلطة السياسية الحاكمة وبين المعارضة المناوئة لها، وهذا التوازن يتمثل في خضوع الطرفين للقانون والالتزام بأحكامه ومقتضياته فيما يخص النشاط السياسي بصورة عامة، وعلاقة الطرفين ببعضها البعض، وإحلال منبر التعاون محل مظاهر التسلط. إن هناك ضرورة في استمرار المطالبة بترسيخ قيم الاختلاف المشروع والبناء، وهنا يمكن للمجالس التمثيلية والنقابات والجمعيات الأهلية والإعلام أن يساهموا في نشر ثقافة الحوار بين الأطراف المختلفة، ومنع تفشي التطرف والراديكالية والعنف حتى يظل الصراع السياسي يدور بشكل سلمي⁽¹⁸⁾.

وعلى الرغم من أن إحدى أهم التّصوّرات في مرحلة ما بعد عام 1991 في السياسة الإثيوبية - على سبيل المثال هو ظهور الأحزاب السياسية المعترف بها قانونياً. فيلاحظ أنه منذ الفترة الانتقالية، أن هناك عدد من الأحزاب السياسية تم تأسيسها وفقاً لأغراض متفاوتة. كمنظمات سياسية تقوم على أساس الهوية الإثنية، وهذه الأحزاب الإثنية انتشرت في كافة أنحاء البلاد. وعموماً، فإن الأحزاب السياسية التي تعمل في البلاد وتحظى بالاعتراف الحكومي يُمكن أن تُقسّم إلى ثلاثة أصناف أساسية⁽¹⁹⁾:

- أحزاب إثنية تحت مظلة الحزب الحاكم.

- أحزاب إثنية إقليمية تعمل خارج إطار الحزب الحاكم. والبعض من هذه الأحزاب، والتي تعمل في ولاياتهم الإقليمية الخاصة كجامبيلا Gambella، والصومالي وهراري Harari، تتحالّف مع الحزب الحاكم بقوة، والبعض الآخر منها يقومون بأدوارهم كأحزاب معارضة.

- وهناك بضعة أحزاب متعددة القومية ذات البرامج والأهداف الشاملة.

ويلاحظ أن مشاركة أحزاب المعارضة السياسية في العملية السياسية كانت منقوصة، وهو ما ترتب عليه إعاقة عملية التحول الديمقراطي بشكل كبير في البلاد، وإخراجها بالصورة المشوهة التي تم الأخذ بها. وقد دأبت أحزاب المعارضة السياسية على الشكوى من ممارسات التخويف والترجيع من

جانب المسؤولين الحكوميين. والعديد منها يعمل في العاصمة وفي بعض المراكز الإقليمية فقط ربما بسبب الضغوط من قبل المسؤولين الحكوميين المحليين. وهناك أيضا ادعاءات الأحزاب المعارضة حول المضايقة المستمرة على يد المسؤولين الحكوميين في العديد من مناطق جنوب إثيوبيا أثناء الانتخابات الوطنية في مايو 2000، وبعد التدخل الصارخ والدائم أحيانا من المسؤولين الحكوميين لتقرير نتائج الانتخابات لصالحهم، طلبت لجنة الانتخاب الوطنية الإثيوبية إعادة الانتخابات في العديد من الدوائر الانتخابية في المناطق جنوب إثيوبيا⁽²⁰⁾.

والشيء ذاته تكرر مع إجراء انتخابات مايو 2005 التي اقترنت بممارسة الضغوط المتنوعة على حركات المعارضة السياسية واعتقلت السلطة الحاكمة 131 من كبار قادة المعارضة من بينهم أعضاء في البرلمان والصحفيين واستخدمت العنف في تعاملها مع قيادات منظمات المجتمع المدني واتهمتهم بالخيانة، كما استخدمت القوة العسكرية في مواجهة المدنيين، واعتقلت الآلاف منهم بذريعة إعادة النظام والقانون إلى الدولة⁽²¹⁾.

ويبدو أن الحوار بين الحكومة وأحزاب المعارضة بخصوص قضية توسيع الفضاء السياسي لأحزاب المعارضة مازالت تراوح مكانها دون إحداث تقدم حقيقي وملحوس في هذا الشأن. على الرغم من حرص المسؤولين الحكوميين في العديد من المناسبات على الادعاء برغبة الحزب الحاكم لإحداث تغييرات ملموسة وشاملة فيما يتعلق بتوسيع الفضاء السياسي لأحزاب المعارضة إذا كانت قوى المعارضة جاهزة وقادرة على الالتزام بقوانين البلاد. وهو الأمر الذي تقابله قوى المعارضة السياسية بالتشكك وعدم الإخلاص من جانب الحكومة وتعتبر كل ما يردده مسئولها هو مجرد الترويج للنظام الحاكم والدفاع عن سياساته وممارساته غير الديمقراطية. وأن المعارضة السياسية غير معترف بها في الحياة السياسية الإثيوبية، وأن ظهور الأحزاب السياسية العديدة في مرحلة ما بعد عام 1991، وإن كان يمكن أن يُرى كخطوة إيجابية. شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان الأخرى تحت الانتقال والتحول نحو الديمقراطية، إلا أن تضيق الفضاء السياسي من جانب الحزب الحاكم، جعل قوى المعارضة تواجه العديد من التحديات الكبيرة سواء في ممارسة حقوقها الدستورية، أو في التحرك نحو حشد الدعم في المناطق الريفية والمناطق الحضرية. فضلا عن تعويق الحزب الحاكم لجهودها في الدخول في التحالفات الائتلافية بين الأحزاب السياسية من المعارضة، وذلك من خلال دوره في إحداث انشقاقات وتصدعات وصرعات داخل العديد من الأحزاب، ودعم القيادات الحزبية المتعاطفة معه، وهو الأمر الذي أفضى إلى تقويض الجهود المبذولة في الوقت الراهن فيما يتعلق بعملية التحول الديمقراطي⁽²²⁾.

إن وجود مصاعب وتحديات لا يصرف النظر عن الإصلاح السياسي، فالإصلاح مطلوب في الوقت الحالي، وعلى النظام الحاكم أن يشرع في تدشين هذا الإصلاح عبر القضاء على عوامل الضعف الظاهرة

فيه، وعبر إصلاح آلياته الداخلية وعبر التخلي بشكل تدريجي عن مظاهر النزوع نحو مركزة السلطة، أما المعارضة فعليها أن تلتفت إلى نفسها أولاً، لتصلح ما تعاني منه من تناقضات وإخفاقات، ثم تتوجه ثانياً إلى الدولة والمجتمع لتساهم بقدر المستطاع في إصلاحهما، وبالتالي فإن الطرفين السياسيين: السلطة والمعارضة، مطالبان بالإصلاح الذاتي، ثم التحرك معاً من أجل تحقيق الإصلاح بمفهومه العام.

ج. تفعيل وتعزيز مبدأ تقاسم السلطة :

فيعدد من الدول الأفريقية، واجهت الدول الليبرالية / المانحة عقباتهما تكون غير متوقعة، فيما يتعلق بالواقع السياسي الأفريقي المحلي، أن هناك العديد من العقبات والقيود القويّة التي تواجه عملية التحولات الديمقراطية ومن ذلك أن النخب السياسية ليست على استعداد Unpreparedness للعيش بالقواعد والنظم الديمقراطية، والدليل على ذلك تصاعد التوتّرات العرقية قبل الانتخابات التنافسية، فضلاً عن وجود مجتمع مدني ضعيف، وعدم كفاية المعلومات وغيرها، هذا إلى جانب استشرأ الركود الاقتصادي، وقبل كل شيء وجود بيئة سياسية تفتقد إلى الأمن ودول تتنازعها المجموعات الإثنية / العرقية. وأنه مع التسليم جلاً بإمكانية وجود ديمقراطية الأغلبية Majoritarian إلا أن هذا لا يعني إمكانية تجاوز المخاطر التي قد تنسب فيها الأقلية، وخصوصاً عندما يتم تجاوز معايير الاعتدال وضبط النفس من جانب قوى الأغلبية. بمعنى أن أي مجموعة أقلية، عندما تكون غير قادر على المشاركة في عملية صنع السياسات Policymaking، يُمكنها عملياً منع نشاطات اتخاذ القرارات. لكل هذه الأسباب فقد حدثت العديد من التأثيرات والنتائج السلبية في محاولات تطبيق المعايير الديمقراطية على الأداء السياسي، لذلك فإن بعض الزعماء رفضوا الالتزام بالمعايير الديمقراطية وعَبَتُوا مؤيديهم للتصرُّف بفتحها الأقلية في أوساطهم. وهو ما يعني بدوره التعامل مع سلوك سلمي من جانب الأقلية بسلوك أكثر سلبية من جانب الأغلبية، بسبب هؤلاء "الزعماء السيئين".⁽²³⁾ الذين مازالوا بعيدين عن ثقافة المشاركة السياسية وقواعد تقاسم السلطة عند أية مستويات لضمان بقاء واستمرار عملية التحول الديمقراطي وتفعيلها.

ومن ناحية أخرى ففي عدد من الدول الأفريقية حيث تتعدد القوميات أو الإثنيات أو غير ذلك من التعدديات المختلفة، تتم تجربة التحول الديمقراطي من خلال تطبيق مبدأ تقاسم السلطة بين الحكومة والمعارضة أو بين المنظمات والأحزاب السياسية التي تمثل التنوع والتعدد في الدولة، ويظهر مبدأ تقاسم السلطة في بعض الحالات على مستوى توزيع السلطة بين العاصمة وحكومات الأقاليم، وأحياناً يتم الجمع بين المستويين إذا كانت المساحة الجغرافية، أو تاريخ مؤسسات الحكم والتنوع القومي يسمح بذلك، وهذا التوضيح ظاهر في حالات دول منها جمهورية جنوب أفريقيا وإثيوبيا وغيرها، ومطروحاً في المفاوضات

التي تجرى بين الحكومة السودانية وحركات المعارضة المسلحة في أقاليم السودان المختلفة.¹ كما جرى التطبيق في بوروندي ورواندا وأنجولا وليبيريا وزامبيا.

د. تفعيل وترشيد الممارسات السياسية :

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عملية إعادة تأسيس أو صنع الدولة الأفريقية تشير إلى أن عملية التغيير والتحول السياسي في أفريقيا المعاصرة ما زالت محدودة بالمركز وإن عملية إعادة التأسيس تتم بنفس الأنماط والإجراءات التي سبق أن فشلت في أفريقيا منذ الستينيات، ومن ثم فإن إستراتيجية "القمة - القاع Top - Down" لا تستطيع تذليل المشكلات التي تعاني منها الدولة، وذلك لأنها غير قادرة علي دمج وتوحيد السكان، أو وضع هياكل للعمل الجماعي، مقبولة من جميع القوى داخل المجتمع، لذلك فإن إعادة تأسيس الدولة الأفريقية، تتطلب حل هذه المشكلات إذا أرادت التعامل مع التنوع الإثني والديني، وعلي اعتبار أنه يمكن للشعوب أن تحكم نفسها أفضل في ظل نظم فيدرالية ومشاركة وتفعيل علي مستوى جميع أجهزتها، وكذلك التأسيس لهياكل حقيقية وحيوية أو متطورة للحكم المحلي⁽²⁴⁾.

كذلك فإن أفريقيا تعاني حالياً فترة من التحول نحو الإصلاح وإعادة التنظيم السريعة، وقد يكون توجهها هذا للأفضل أو للأسوأ، وعلي سبيل المثال فالمشكلات الاقتصادية خلال السبعينيات والثمانينيات قادت العديد من الدول الأفريقية إلى اعتناق سياسات اقتصادية على المستوى الكلي Macro، وبرامج للتكيف الهيكلي، ومن ثم فإن النتائج المترتبة علي ذلك لم تقد إلى تغيير أو تحسين جوهري، وإنما اقتصر الأمر علي مجرد إعادة صياغة مؤسسات واستراتيجيات الستينيات². ربما في أطر جديدة وتحت مسميات جديدة، ولكن جوهرها ومضمونها لا يختلف عن ما يتم الإعلان عنه وعن تبنيه في العقد الأول من الألفية الثالثة، ولذلك فإن هناك حالة من الإحباط واليأس تشيع بين المستويات المختلفة داخل الشعوب الأفريقية بأن أي حديث ذات معنى عن الممارسة والمشاركة السياسية والديمقراطية هو أمر مازال سابق لأوانه، خصوصاً في ظل وجود هذا الكم الهائل من المشكلات والتحديات التي تواجه الدول الأفريقية.

وتأسيساً على ذلك فإن الحاجة تبدو شديدة لإعادة المراجعة الدقيقة والموضوعية لمثل تلك التجارب والممارسات لحالات الدول الأفريقية، وان تنبع الإرادة الحقيقية للتغيير والإصلاح السياسي من داخل تلك الدول ذاتها، وبما يتناسب مع قدراتها ومتطلباتها. ولا يمنع هذا بأية حال من الانفتاح على تجارب الدول الأخرى في العالم الخارجي، ومحاولة الاستفادة منها في وضع السياسات والبرامج والاستراتيجيات الإصلاحية المختلفة

وفي هذا الشأن يمكن التركيز على بعض الركائز التي يجب أخذها في الحسبان عند الربط ما بين الجهود الإصلاحية وعملية إعادة بناء الدولة ومنها ما يلي⁽²⁵⁾:

1. ضرورة تغيير نمط الثقافة والتقاليد السياسية السائدة والتأكيد على إعلاء حكم القانون والدستور وتكريس تقاليد القيادة الوطنية المسؤولة والواعية والمواطن الصالح. وتدعيم المزيد من الأنظمة الحاكمة المسؤولة لتعزيز دورها الوظيفي والنافع، بدلاً من نظم وسياسات وممارسات عصر الحرب الباردة الاستبدادية وغير المسؤولة. ويتطلب هذا الأمر ضرورة استمرار وجود دستور قائم على التوازن والمراجعة، ويتم التفاوض بشأنه بحرية ويتم تبنيه بطريقة ترغيبية ورضائية وتوفيقية، وليس في ظل الإكراه والتهديد والترهيب. وهذا يقترن بأهمية وجود دولة علمانية وغير أيديولوجية وغير تمييزية وغير إثنية. وأن يتم مراعاة الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، مع ضرورة تفعيل جميع هذه السلطات وتفعيل التعاون الإيجابي فيما بينها، من أجل القيام بوظائف حقيقية لصالح الدولة.

2. ضرورة استناد الثقافة والتقاليد والقيم السياسية الجديدة على مفهوم التسامح كقيمة عليا أساسية، والاعتراف بالأحزاب السياسية، وتنظيمات المجتمع المدني الأخرى، ومنها الاتحادات والنقابات المستقلة والمؤثرة بحيث تكون نشطة وفاعلة. وهو ما يعني أن تكون هناك تعددية سياسية حقيقية، والقبول بالآخر، والقبول بالآراء الأخرى في ظل احترام القانون والدستور، من جانب جميع القوى الشعبية المختلفة، وعلى جميع المستويات.

3. ضرورة التأكيد عند صياغة وإعادة صياغة الدساتير الأفريقية على التأكيد الدقيق للمبادئ والحقوق والحريات والواجبات السياسية والأساسية لكل من الأفراد والجماعات، بالإضافة إلى تحديد طبيعة وأسس الحكم وغيرها. مع ضرورة التأكيد على وجود دولة وحكم القانون، مع إمكانية حق التقاضي أمام المحاكم، مع وجود قائمة بالحقوق وضمانات كافية للحريات. وأن تتم عمليات التجنيد السياسي والتنشئة السياسية على ضوء المفاهيم والمتغيرات المعاصرة، والتي ينبغي أن تكون على أسس ومفاهيم ومبادئ الديمقراطية السلمية. وكذلك أهمية وجود جيش محترف ومحايد وعلى إدراك ووعي بأهمية دوره في استقرار وأمن وتنمية البلاد.

4. أن تتركز وظائف الدولة وتعمل باستمرار على خدمة مصالح الشعوب الأفريقية ومن أجل تحسين أحوالها ومستوياتها المعيشية. وضمان وجود مشاركة شعبية غير مقيدة وغير فوضوية. وان يكون هناك نوع من العمل المنظم والمنسق بين الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وذلك للمساهمة في تسوية كثير من المشكلات، مثل إنهاء التمردات المتنامية في كثير من الدول الأفريقية، والاعتراف بأن جيوبوليتيكية الحرب الباردة وان كانت مسؤولة عن الحروب بالوكالة في أفريقيا كسلوك شائن للأنظمة

الحاكمة المستبدة، الموجودة في مناطق مختلفة من القارة، فإن الواقع المعاصر الذي تعايشه الدول الأفريقية لا يجب أن يسمح بمثل ذلك.

5. تفتادى استخدام أدوات القمع الإكراهي المملوكة للدولة في مواجهة القطاعات الشعبية المختلفة، حتى في حالة معارضة هؤلاء للسياسات المتبعة من قبل السلطة الحاكمة. ويبدو في هذا الصدد ضرورة تضمين الدساتير الإفريقية على حق المواطنين في التظاهر، وحرية التجمع وإبداء الرأي دون تعرضهم للمساءلة أو للقهر، ما دامت تتم بطرق سليمة وقانونية، ومع مراعاة ألا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل ينبغي وضع مثل هذه الحقوق موضع التنفيذ الفعلي.

6. أن المجتمع الدولي ممثلاً في المنظمات الدولية والإقليمية والفاعلين الأفريقيين والدوليين، ينبغي أن يتحملوا المسؤولية عن الملاحقة الجنائية لكل من مارس أو شجع على الممارسات القمعية، والفساد داخل الدول الأفريقية، سواء كانوا في مؤسسات رسمية أو غير رسمية، ويجب وفقاً لذلك أن يخضعوا للمحاكمات وللعقوبات المناسبة، وحتى يكون هذا الإجراء قاعدة واردة للقيادات والمسؤولين الحاليين، وفي مواقع العمل والمسؤولية المختلفة.

ومن ناحية أخرى فيبدو ضرورياً أن يكون هناك متابعة عادلة من جانب الجهات التمويلية الدولية، لإعادة التجديد وإعادة التأسيس للأوضاع المحتملة في الدول الأفريقية، وخصوصاً في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها أدوات رئيسية لأية إصلاحات سياسية حقيقية.

ثالثاً. تقييم التجربة الديمقراطية الأفريقية :

تعد عملية التحول عن نظم الحزب الواحد، والنظم العسكرية، كنتيجة للاحتجاجات السياسية، والمطالبة بالأخذ بالإصلاحات الليبرالية، و السعي لإقامة انتخابات تنافسية، وهو ما ترتب عليه - غالباً- إقامة أنماط جديدة للحكم، إلا أن عملية الانتشار تلك يلاحظ عليها أنها لم تكن على وتيرة واحدة، وبنفس المدى في كل مكان، ومع ذلك فهذه الحركات والإجراءات المؤسسية كانت واضحة بدرجة ما في معظم الدول الأفريقية، ومن ثم فقد بلغت التحولات إلى ابعده مدى يمكن أن تصل إليه في واقع الحياة السياسية الأفريقية، بالمقارنة بما تحقق من تحولات سابقة في الفترة الممتدة منذ الاستقلال وحتى أوائل موجة تحولات تسعينيات القرن العشرين، والتي تصل إلى نحو ثلاثين عاماً، وقد كان من المعتقد أن تتم عملية التحول لأنظمة الحكم في أفريقيا خلال السنوات اللاحقة بمعدلات كبيرة، في ظل الضغوط المتعددة والمتنوعة التي تتعرض لها دول القارة سواء من الخارج أو من الداخل المدعوم من الخارج أيضاً، إلا أن عملية التحول تلك واجهتها العديد من القيود والمعوقات، ومنها:

أ. جدلية العلاقة بين الليبرالية السياسية والإصلاح الاقتصادي:

إن العلاقة فيما بين الليبرالية السياسية والإصلاح الاقتصادي ارتبطت بالكثير من السجال والجدال حول أولوية أي منها على الآخر، بمعنى أن الإشكالية هنا تكمن فيما ينبغي البدء به، وقد تعددت التوجهات في هذا الشأن، ويمكن إجمالها في ثلاثة مجموعات على النحو التالي:

الأولى. ويرى المتبنون لها والمدافعون عنها بضرورة البدء بعملية الإصلاح الاقتصادي وإعطائها الأولوية، على افتراض مؤداه أن بناء الدولة اقتصادياً سيؤدي حتماً في المرحلة اللاحقة عليه إلى إعادة الاهتمام والبناء السياسي، ويتم التدليل على ذلك بتجارب الآخرين، ومنها التجربة الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فالجهود التي بذلت في ذلك الحين لم تنتج نحو إعادة البناء السياسي بقدر إعطاء الأولوية لإعادة الإعمار والبناء الاقتصادي، كما أن تجربة مجموعة الدول المسماة بالبحر الآسيوية،²⁵ ودعاة هذا الرأي يرون أن دولاً مثل تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة - وقد كانت أنظمتها الحاكمة من قبل ذات طابع استبدادي - ما كان لها أن تفتح وتصبح أنظمة ذات طابع ديمقراطي، إلا بعد أن افتتحت اقتصادياً بمعنى أن الانفتاح الاقتصادي يؤدي إلى الانفتاح الديمقراطي.²⁶ وكذلك تجارب عدد من دول أمريكا اللاتينية، التي سارت في ذات الاتجاه الراي لإعادة البناء الاقتصادي كأولوية، على الرغم من وجود أنظمة استبدادية. وتبنى معظم الدول الأفريقية هذا التوجه وترى فيه الأولوية التي ينبغي لأية جهود وطنية أو إقليمية أو دولية أن تتحرك باتجاهه وتعتقد في نجاعته.

الثانية. ويرى المتبنون لها والمدافعون عنها بضرورة البدء بعملية الإصلاح السياسي وإعطائها الأولوية، على افتراض مؤداه أن بناء الدولة سياسياً سيؤدي حتماً في المرحلة اللاحقة عليه إلى إعادة الاهتمام والبناء الاقتصادي، ويشيرون في هذا الشأن إلى أن الفساد السياسي، الذي تعاني منه الدول الأفريقية ينبغي أن توضع له نهاية ابتداءً قبل أية محاولة لإعادة البناء الاقتصادي، وهم يدللون على ذلك بأن أنظمة الحكم الفاسدة ظلت سنوات طويلة في حكم بلادها، منذ استقلال الدول الأفريقية، وعلى الرغم من مزاعمها وادعاءاتها بأنها تعمل من أجل إعادة البناء الاقتصادي والتنمية، إلا أن الواقع يشير إلى أن تلك الأنظمة كانت أبعد ما تكون عن تلك المزايم، وأن حالة التخلف إن لم يكن الانهيار الاقتصادي الذي تعاني منه الدول الأفريقية إنما مرجعه إلى ذات الأنظمة، ويعزز من ذلك أيضاً أن تلك الأنظمة تلقت الكثير من الأموال سواء في صورة منح ومساعدات ومعونات، أو في صورة قروض وديون ومع ذلك فإن محصلة انجازاتها وأدائها هو الوضع الاقتصادي الراهن الذي آلت إليه، وبالتالي فإن أي حديث عن مشروع مارشال جديد لأفريقيا لإعادة البناء وللإنعاش الاقتصادي، في ظل وجود هذا الفساد المستشري في غالبية الأنظمة الحاكمة الأفريقية لن يزيد المشكلة إلا تعقيداً، وتأسيساً على ذلك ينبغي أن

تكون الأولوية مكافئة الفساد السياسي، وإقامة أنظمة حاکمة تقوم على المبادئ والقواعد الديمقراطية المتعارف عليها، وأن تتمتع بالشفافية وبالمسئولية وبالشرعية السياسية الفعلية. ويدل البعض على ذلك بأن الإصلاح الاقتصادي مثلاً سيكُون صعب تحقيقه في بلدان بدأت بالتحولات السياسية، ويستشهد على ذلك بكل من الكونغو الديمقراطية زائير (سابقاً)، والكاميرون وكينيا وغيرها⁽²⁷⁾.

الثالثة. ويرى المتبنون لها والمدافعون عنها بضرورة السير في ذات الاتجاهين الإصلاحيين سواء كان السياسي أو الاقتصادي، بمعنى أن العلاقة فيما بين الليبرالية السياسية و الإصلاح الاقتصادي إنما هي علاقة عضوية بمعنى أن هناك تداخل وترابط بين مكوناتها، وأنه بدونها يصعب الحديث عن بناء أو إعادة بناء دولة ما، وأن تلك العلاقة تنمو وتتعزيز بشكل متبادل، وأن كل منها يعكس بشكل إيجابي أو سلبي، وقوةً وضعفاً سواء حدث ذلك في المدى القريب أو المتوسط أو على المدى البعيد، وأنه إذا كانت الأنظمة الحاكمة الوطنية في الدول الأفريقية لديها الرغبة والإرادة السياسية الحقيقية للارتقاء بوضع وبمكانة دولها فيجب أن تكون على قناعة ابتداءً بوجود تقديم التنازلات السياسية المتعلقة بالتعديلات أو التغييرات الدستورية والمؤسسية والسماح بالتعددية السياسية والانتخابات التنافسية والتداول الفعلي للسلطة، في مقابل المساعدة لوضع الإصلاح وإعادة البناء الاقتصادي موضع التنفيذ، وإن كانت الثقة والمصادقية في هذا المجال تظل المحك الرئيسي لجميع الإيرادات الوطنية والدولية.

وجدير بالملاحظة أن عملية الديمقراطية حديثة النشأة حدثت في وقت شهدت فيه الاقتصاديات الإفريقية أسوأ حالات الهبوط والانحدار في الاقتصاد العالمي. ورغم تزايد العولمة وانتشارها، أو ربما بسبب العولمة، أصبحت الاقتصاديات الإفريقية مغمشة بدرجة كبيرة. هذا وقد انخفض نصيب إفريقيا من التجارة العالمية من 4% إلى أقل من 1% ما بين عامي 1980 و 2000. ويضاف إلى ذلك الهبوط الحاد الحادث في المساعدات التنموية الرسمية، مصحوباً بانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحيث لم تعد تمثل عاملاً في دول معينة. هذا يأتي في الوقت الذي ارتفعت فيه الديون الأجنبية إلى أعلى معدلاتها. في عام 1999، بلغ الدين الأجنبي لكينيا نسبة 106% من الناتج القومي الإجمالي لها، في حين بلغ دين موزمبيق نحو 210%. وفي الوقت نفسه تستهلك خدمة الدين في كينيا 28% من عوائد الصادرات وفي موزمبيق، تستهلك 21%، بينما تستهلك في أوغندا 144%⁽²⁸⁾.

لذا، فقد كانت هذه الحكومات في موقف شديد الصعوبة - حتى في ظل أفضل المقاصد لها - لكي تبدأ عمليات تنمية وتغيير حقيقي في مستوى النمو الاقتصادي وبدرجة تمكنها من خلق فرص عمل، ورفع مستويات الدخل، ومنح مؤسسات الدولة مدخلات مالية تمكنها من زيادة قدرتها على الإنفاق على الرفاهة الاجتماعية. وإذا ساد هذا المناخ من النمو الاقتصادي، سوف يسهل إقامة حكم ديمقراطي. ولكن الأمور ازدادت سوءاً، فعلى الرغم من البيئة العالمية غير المواتية، لم تتخذ نظم الحكم الجديدة أي خطوات

إصلاحية جادة، لتغيير حالة اللامبالاة التي تسيطر على الحكومة، والممارسات غير اللائقة التي تنال من مصداقية النظم السلطوية. وقد تكون هذه من الخصائص المميزة لانطباع النخب الحاكمة عن سلطة الدولة، وأنها لا بد وأن تستخدم لتحقيق مكاسب شخصية في المقام الأول، سواء كانت هذه المكاسب في صورة ثروة أو سلطة، أو مركز اجتماعي، أو نفوذ شخصي، بدلاً من استخدام السلطة في خدمة الصالح العام⁽²⁹⁾.

ب. محدودية استجابة الأنظمة الحاكمة الأفريقية:

إن الوقائع السياسية الرئيسية الحادثة والمتلاحقة في مجال التحول لأنظمة الحكم في أفريقيا، وان قامت على أساس الاحتجاجات السياسية المتتالية، والتي بلغت أوجها في عام 1991، وتلى ذلك الأخذ ببعض الإصلاحات الليبرالية منذ عام 1992 وظهرت نتيجة ذلك في تعاظم الأنشطة الانتخابية خلال عام 1993، وكذلك تزايد المؤشرات عن الفخذ بالديمقراطية في عام 1994، فإن تتابع الأحداث المرتبطة بتلك التحولات، برهنت بشدة على اتسام هذه العملية بالتسرع والتعجل، بمعنى أن تزايد الاحتجاجات الجماهيرية، وان كانت قد أسهمت بشكل مباشر في التأثير على قرارات النخبة الحاكمة للأخذ بالإصلاح السياسي، إلا أن التوسع في معايير الإصلاح، ربما حازت التأثير المطلوب وبالتالي كانت التحولات الديمقراطية، وممارسات النظم الحاكمة في هذا الشأن شكلية، أكثر من كونها جوهرية، وكانت بمثابة العمليات السياسية الطارئة⁽³⁰⁾.

إن التجربة الديمقراطية في إثيوبيا منذ البدء في عملية التحول الديمقراطي تشير إلى أن هذه الممارسات قد اقترنت أساساً بميل الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية لترجمة النصر العسكري الذي حققته على قوات النظام الحاكم الماركسي السابق، وبتعزيز مكانتها في الحياة السياسية الإثيوبية منذ بداية الفترة الانتقالية وهو ما ترك تأثيراته على عملية التحول الديمقراطي برمتها من بعد، فالجبهة حرصت على الدعوة لعقد مؤتمر يوليو 1991 وأبدت استعدادها - المشوب بالحذر - لمقاسمة السلطة مع القوى السياسية الأخرى في البلاد، ولكن سياساتها وممارساتها للمقاسمة الفعلية للسلطة السياسية في البلاد لم تكن مختلفة عن تطبيقات العهد البائدة بدرجة كبيرة، فقد أرجعت استئثارها بأكبر عدد من المقاعد في مجلس المثليين، وكذلك احتكارها لمنصب الرئاسة ورئاسة الوزراء وسيطرتها كذلك على عملية التوزيع للمناصب عموماً بقدر المساهمة في القتال وفي التخلص من النظام الماركسي - وفقاً لتصورها الذاتي - وربما كان دافعها لعملية التحول الديمقراطي تلك على الرغم من خلفيتها الماركسية يرجع للأساس إلى محاولة الحصول على الشرعية الدولية وإضافتها على ممارساتها السياسية⁽³¹⁾. بالإضافة إلى محاولتها الحصول على أكبر قدر من المعونات والمساعدات والدعم الأجنبي.

إن من الظواهر السيئة في ممارسات الحكومة الإثيوبية فيما يتعلق بالعملية الديمقراطية هو أن تلك الحكومة لم تبدأ حواراً بينها وبين أحزاب المعارضة بشأن توسيع المجال السياسي، وإذا كانت تصريحات كبار موظفي الحكومة وفي مناسبات عديدة تشير إلى رغبة الجبهة الحاكمة في المضي قدماً لجعل العملية السياسية الديمقراطية شاملة للجميع بشرط أن تكون القوى المعارضة مستعدة للالتزام بقوانين الدولة، إلا أن الواقع والممارسة الفعلية لا تبرهن على مصداقية مثل تلك التصريحات، حيث أن الجبهة الحاكمة تصر على مبدأ " أن الفائز يأخذ كل شيء Winner Takes All ومن ثم فإنها ليست مستعدة على ما يبدو بمشاركة أحد في سلطاتها التي استحوذت عليها بعد سنوات من التمرد والثورة في مواجهة النظام الحاكم السابق وتركت نفسها تتحرك بحرية نسبية باسم الانتخابات والديمقراطية، ومتغافلة أن بناء مجتمع ديمقراطي حقيقي يحتاج إلى ارتباط محدد ووثيق للمعارضة بالسياسات والممارسات الديمقراطية، أما سياسات التصحيح والاستبعاد من عملية التحول فهو أمر يتعارض مع جوهرها ويضعفها بل ويقوضها⁽³²⁾.

كذلك فالملاحظ أن ربط النظام الحاكم في إثيوبيا بين الفيدرالية والإثنية قد أفرز من ناحية أخرى نظاماً حزبياً يقترن أيضاً وبدرجة كبيرة بالإثنية، مع تركيز هذا النظام على إقامة العديد من الأحزاب للجماعات الصغيرة في الأقاليم الإثنية المختلفة أو إحداث انشقاقات داخل الجماعات الإثنية الكبيرة مع ضمان ولاءها له، يدخل ضمن السياسات والممارسات المتبعة لإتاحة الفرصة للنظام بالفوز في أية انتخابات وطنية تجري في البلاد، كما أن فرصة تلك الأحزاب الصغيرة في الدخول في ائتلاف مع بعضها البعض كوسيلة للحيلولة دون تعاضل نفوذ وسيطرة هذا النظام، أو محاولة تحديه ومواجهته ستكون ضعيفة، وتبعاً لذلك فإن الواضح تماماً هو علوية الجبهة الحاكمة في الممارسة السياسية على ما عداها من جبهات وتنظيمات سياسية أخرى وأنها تمكنت من الاستحواذ على السلطة في البلاد وفي مجال توجيه السياسات المختلفة وخصوصاً ما يتعلق منها بالتحول الديمقراطي. وتبعاً لذلك فإن الواضح تماماً هو علوية الجبهة الحاكمة في الممارسة السياسية على ما عداها من جبهات وتنظيمات سياسية أخرى وأنها تمكنت من الاستحواذ على السلطة في البلاد وفي مجال توجيه السياسات المختلفة وخصوصاً ما يتعلق منها بالتحول الديمقراطي.

ومن الضروري في هذا الشأن توضيح أن أية عملية تقييم لأداء نظام سياسي ما في أفريقيا تستلزم أساساً اقتراثها بركيزتين: أولهما. الركيزة الاقتصادية وتتضمن كل ما يتعلق بالأصول الاقتصادية، والوظائف والخدمات الاجتماعية الأساسية. وثانيهما. الركيزة السياسية وتتضمن كل ما يتعلق بالسلام والاستقرار، والحريات المدنية، والحقوق السياسية، والكرامة الإنسانية، والمساواة أمام القانون، والمشاهد في الحالات الأفريقية، أن التحسن الذي يمكن أن يطرأ على المستويين من الصعب تحقيقه، والشئ ذاته يذكر إذا ما تم التركيز على إعطاء الأولوية لإحداث تحسن على المستوى السياسي، وعند هذا الحد تتضح ضرورة الافتتاح على تصورات واقعية إذا ما كانت هناك رغبة حقيقية في صنع تحول ديمقراطي فعلي⁽³³⁾.

في بعض الاستثناءات (بوتسوانا، موريشيوس، ناميبيا، وإلى حد ما في أوغندا وجنوب أفريقيا)، وتظل التنمية الاقتصادية ضعيفة في القارة. بالإضافة إلى أن تجديد النداء الديمقراطي الذي بدأ واعداً في أوائل التسعينات قد تراجع في العديد من الدول (زامبيا، زيمبابوي، كوت ديفوار). وأخيراً وربما الأكثر بروزاً فقد انهار عدد من الدول وانخرطت في الحروب الأهلية (مثل ليبيريا، السودان، سيراليون، الصومال، رواندا) أو في حروب خارجية مع دول الجوار مثل إثيوبيا، إريتريا، والكونغو⁽³⁴⁾.

ومن وجهة نظر الديمقراطيات الغربية فإن إستراتيجية تقدم الديمقراطية ذات معنى في الوقت الحاضر، لأنها تبدو للناظر أفضل فرصة للمدى البعيد لتقليل الصراعات الدولية، وهي تقييم يقيم افتراضاً على نتائج نظرية سلام الديمقراطية، وفحواه أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض. إن الدول الديمقراطية الليبرالية الغربية تسعى إلى تحقيق وضع وسطي يدعى فيه إلى مبادئ تقوم على الخيارات والقيم الديمقراطية، بينما يدعى إلى تحفظات على أساس الاضطرار في قضايا الأمن، وخير مثال لتوضيح هذا الأمر هو الإستراتيجية القومية للأمن القومي للولايات المتحدة الصادرة في عام 2002، التي تتضمن دون تحفظ: يجب على الولايات المتحدة أن تتف وقفة صلبة من أجل مطالب حقوق الإنسان الذي لا نقاش فيه، وحكم القانون، والقيود على السلطة المطلقة للدولة، وحرية الرأي وحرية العبادة. ثم تذهب الإستراتيجية للإشارة إلى أنه يمكن تحقيق هذه المطالب بطرق عدة. وفي واقع الحال فإن اللاعبين السياسيين والحكومات في أفريقيا تركوا ليفسروا ما هي هذه المطالب الدولية المهمة، وماذا تعني بالنسبة لهم ولدولهم. إن النظرة إلى المحتوى الدولي لبيئة ما بعد أحداث 11 سبتمبر توجي بأن الحاجة إلى التعاون الأمني هي القوة الدافعة لأغلب المبادرات في السياسة الخارجية، وتجعل هذه الحالة تفسير هذه المطالب مثل الديمقراطية والحرية والعدالة تفسيراً من أوسع الأبواب. وقبل أحداث 11 سبتمبر لم يأخذ أحد ملاحظة الرئيس الجزائري في ذلك الحين الجنرال الأمين زروال الذي أوضح أن النظام السياسي الذي أقامه الجيش بعد انقلابه عام 1992، إنما هو نوع آخر من الديمقراطية يتطلع إليه الجزائريين. وعلى الرغم من ذلك فقد أثبتت إدارة بوش على النظام الحاكم في الجزائر لتميزه في محاربة الإرهاب. ومن ناحيته أوضح ويليم بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الحين بأن أمام الولايات المتحدة الكثير لتتعلمه من الجزائر في أسلوب محاربة الإرهاب، وأن التعاون بين البلدين قد تعزز في المجالات الاقتصادية والأمنية بما فيها تقديم المساعدة العسكرية إلى الجزائر⁽³⁵⁾.

إن الذي تغير بعد أحداث 11 سبتمبر هو ليس وقوع تحالف غريب بين السياسة الداخلية والخارجية، بل ولا تغيير في الممارسات على المستوى الدولي، وإنما أن اللاعبين السياسيين في الغرب وفي الدول النامية ومنها الدول الأفريقية، يحملون محمل الجد الفكرة التي مضمونها بأن بعضاً من الأهداف الليبرالية الديمقراطية ربما يجب تأمينها بالقوة وليس بالرضا. إن هذا المضمون هو إعادة صياغة للرأي الذي

يذهب إلى أن بعضاً من الحريات المدنية والسياسية يعطل مؤقتاً لتأمين بقاء حريات أخرى ليبرالية أكثر حيوية. وعلى العكس من توضيح الحريات المدنية، فإن العناصر الداخلية والدولية المتفاعلة لها تأثير مباشر على إعادة تنظيم النظام السياسي. وأن النتائج الفعلية والمحتملة لإعادة تنظيم الأمن الداخلي والدولي تكون أكثر وضوحاً عندما تقدم الاعتبارات الماعية إلى إعادة التنظيم مفردات نظريات الاعتمادية في النظام العالمي. والفكرة هي أن تقوية سلام ليبرالي ديمقراطي عوالم ربما يكون من الأفضل عندما يقدم بصيغة نظام عالمي شبه استعماري بدلاً من عملية تنظيم سياسي مستقل محلياً. وجوهر الأمر أن هذه العملية لإعادة تنظيم العالم تقوم على فرض أنه يساعد على تقليص شأن الديمقراطية في المحيط - بمعنى الدول الديمقراطية - وتعزيز الديمقراطية في المركز بمعنى الأمن⁽³⁶⁾.

ج. التعجل المرحلي في تطبيق التحولات الديمقراطية :

إذا كانت التحولات الديمقراطية تمثل ضرورة عند البعض، وذلك من منظور أنه لا بأس من الاستفادة من تجارب الآخرين، طالما كان ذلك نابعاً من حرية الإرادة، وطالما كان جوهره التدبير والتبصر، ومحاولات جادة للارتقاء بالمصالح العليا للدول، ولا بأس كذلك من المبادرة بالتغيير تماشياً مع التطورات العالمية، طالما جاءت من الداخل وتوافر لها كامل الرغبة والحرية والمتطلبات المناسبة، وليس مجرد الاقتباس والتقليد ومحاولات استنساخ واستزاع تجارب تستعصي على العقول والقدرات، ولا تراعي مقتضيات الظروف والأحوال والمشكلات التي تواجه تلك الدول وظلت لسنوات طويلة تعاني من ويلاتها⁽³⁷⁾.

لقد حدثت التحولات من جانب النظم الحاكمة الأفريقية بسرعة وبتعجل، ففي اقل من أربعة سنوات مضت منذ بداية حركات الاحتجاجات السياسية في عام 1990، والتسابق محموم في تعديل الدساتير، وتأسيس الأحزاب، وإجراء الانتخابات التنافسية، وفي عام 1993، فقد أعلنت أكثر من 35 دولة أفريقية جنوب الصحراء عن إجراء العديد من التغييرات الرامية للتحول الديمقراطي، وبحلول ديسمبر 1994 أعلنت تلك الدول عن إتمامها لعملية تغيير نظم حكمها، وبحيث بلغ متوسط الفترة الزمنية بين بداية التحول والوصول إلى منصب الحكومة الجديدة حوالي 35 شهراً (وبلغت في ساحل العاج 9 شهور فقط) وبالمقارنة مع التجارب المعاصرة، ومنها تجربة بولندا في أوروبا، والبرازيل في أمريكا اللاتينية، فإن إضفاء الطابع الديمقراطي أخذ في التطور التدريجي في مثل تلك الدول، وعلى فترات لا تقل عن عقد من الزمان، ومن ثم فإن تحولات نظم الحكم الأفريقية بدت محمومة ومتسارعة في الوقت الذي اقترنت عملية إضفاء الطابع الديمقراطي، بإضفاء الطابع المؤسسي لعمليات إقامة حكومات شعبية، وذلك في وقت قليل لا يتناسب مع عظم الإجراءات، ومتطلبات المؤسسات المراد ترسيخها، وبشكل عام عمليات التحول في الدول الأفريقية⁽³⁸⁾.

ومن ثم فإن التحولات الديمقراطية المبتغاة والتي تكفل تداولاً سلمياً للسلطة وتمثيلاً صادقاً للإرادة الشعبية في دوائر صنع القرارات، ووجود آليات للمساءلة والمحاسبة، لا يمكن أن تأتي من فراغ، أو من نخبط عشوائي، أو من خلال مجرد التجريب وفقاً لقاعدة المحاولة والخطأ Tray & Error فقد ظلت تلك الدول طوال عدة عقود مضت منذ الاستقلال وهي تخضع لتلك القاعدة، وأن لها أن تستثمر محاولاتها الفاشلة وأخطائها السابقة، وأن تكون لها رؤية إستراتيجية شاملة تستهدف من وراء إحداث تلك التحولات الديمقراطية المصالح العليا لها، وبشارك في وضعها وتنفيذها جميع المؤسسات والقوى والتنظيمات السياسية وتحوز رضا وقبول القوى والقواعد الشعبية، وتحدد وتوضح غاياتها وأولوياتها، وفقاً لقدراتها وإمكاناتها الذاتية الحالية والمحتملة⁽³⁹⁾.

د. اختلال التحولات الديمقراطية:

يشير البعض إلى أن إدعاءات ومزاعم الدول الأفريقية بإحداث تحولات ديمقراطية فعلية، ينبغي أن يبرهن عليها بتبني دستور يشارك في وضعه كافة عناصر المجتمع، وتوضيح العلاقة القائمة بين السلطات الثلاثة مع ضرورة احترام استقلالية كل منها، وزيادة مستويات المشاركة السياسية لجميع القوى الشعبية داخل الدولة، وتفعيل دور المرأة والأقليات إن وجدت، والسماح بالتعددية السياسية / الحزبية التنافسية، وإجراء انتخابات حرة وعادلة بشكل دوري ومنظم، وتشجيع التأسيس لمنظمات المجتمع المدني وتفعيل أدوارها، ومراعاة حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية... وغيرها، ومكافحة الفساد السياسي والإداري بهدف القضاء عليه، واحترام وتعزيز حرية وسائل الإعلام المتنوعة في التعبير عن الآراء والمواقف ذات الصلة بالأهداف والمصالح العليا للدولة، وأن تسود الشفافية في التعامل داخل وبين جميع المؤسسات وعلى مستوى جميع مراكز ودوائر صنع واتخاذ القرارات والسياسات، وتحديد المسؤوليات والمحاسبة عن القيام بها وتحمل تبعاتها في جميع المستويات الوظيفية⁽⁴⁰⁾.

وأنة لتعزيز ولتفعيل التحرك في عملية التحول على النحو السابق، فإنه ينبغي أن يتم بالتوازي مع ذلك ضرورة القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية تتمثل في: التحول إلى نظام السوق (الخصخصة)، وعدم تدخل الدولة في فرض الأسعار وترك ذلك لقوى السوق (العرض والطلب)، ورفع معدلات أسعار الفائدة وخفض معدلات الضرائب بهدف تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وخفض الإنفاق الحكومي، ولاسيما الإنفاق العسكري، والأخذ بمبدأ حرية التجارة والتبادل التجاري التنافسي، ورفع أسعار المحروقات المستهلكة محلياً، ورفع الدعم عن السلع الأساسية⁽⁴¹⁾.

ويتضح مما تقدم أن أجندة الأعمال والمطالبات بالنسبة للدول الأفريقية، على المستويين السياسي والاقتصادي، هي متعددة ومتنوعة الأشكال والجوانب، والمدافعين عن ذلك يرون أن هذا هو السبيل نحو إقامة التحولات الديمقراطية الحقيقية والتي تؤدي بدورها إلى ما يسمى بالحكم الصالح (الرشيد / الجيد). والتساؤل الذي يظل يفرض نفسه في مثل هذه المناسبة هل بإمكان الدول الأفريقية القيام بذلك، وإذا كانت غالبية الدول الأفريقية تعاني هذا الكم الكبير والمتنوع من المشكلات، فهل سيكون بمقدورها إحداث ولو الحد الأدنى من التحولات بطريقة منتظمة ومتوازنة. إن توجهات التحول لأنظمة الحكم في أفريقيا لم تكن خطيةLiner، كما أن المؤسسات المسؤولة عن إحداث التحول كانت تعاني من الاختلال أو عدم التوازن، وربما يرجع ذلك إلى غلبة الطابع الشكلي، والمتسرع لعملية التحول تلك، بالإضافة إلى أن تدهور الحريات المدنية حتى بعد عام 1992، والذي أدى في مجمله إلى الإعاقة الحقيقية للبرالية السياسية، لا يعكس فقط إعادة الانغلاق لبعض النظم الحاكمة السياسية في أفريقيا، بعد أن تعهدت بالانفتاح، ولكن يعكس أيضا العديد من الانتكاسات لحقوق الإنسان، في دول مثل: الصومال، ورواندا، وبوروندي، وغيرها، كما أن موجة التحكم تلك التي اجتاحت نظم الحكم في أفريقيا، والتي بلغت ذروتها خلال عام 1993، لم ينجم عنها سوى الظهور لديمقراطيات هشة Fragile (41).

أيضا ففي إطار عملية التحول الديمقراطي في إثيوبيا التي ادعت الجبهة الحاكمة على الأخذ في تطبيقها يلاحظ أنها استبعدت بعض الحركات والتنظيمات السياسية من عملية التحول تلك، وهو ما يعني أن الحكومة الجديدة في إثيوبيا لم تكن تقصد منذ البداية أن تكون حكومة وحدة وطنية، ولم تكن جادة في إحداث مصالح عامة ومشاركة سياسية وتقاسم للسلطة بين جميع الفرقاء داخل الكيان الإثيوبي، وعلى سبيل المثال فإن ائتلاف القوى الديمقراطية الإثيوبية - الذي تكون أساسا من الحزب الثوري الإثيوبي والحركة الاشتراكية لعموم إثيوبيا - تم حرمانه من المشاركة في مؤتمر يوليو 1991 وذلك بذريعة أن عناصره لم يشجوا العنف كوسيلة للصراع السياسي، ويتضح من ذلك مدى السيطرة التي تحرص الجبهة الحاكمة على ممارستها ويهدف ضمان سيادتها في الحياة السياسية للدولة الإثيوبية عاجلا وأجلا(42).

وقد استمر هذا الحرص من جانب الجبهة الحاكمة على تعزيز سلطتها السياسية عن طريق إضعاف المشاركة السياسية، ويلاحظ أنه منذ عام 1992 وحتى انتخابات عامي 2000، و 2005 فالحكومة الإثيوبية منحت الاهتمام لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون في بياناتها ومنشوراتها والقرارات الصادرة عنها، ومع ذلك ففي الممارسات السياسية الواقعية يلاحظ أن الحكومة مالت إلى إعطاء أولوية للأمن وتعزيز أسس سلطاتها وعلى حساب حماية حقوق الإنسان وضمانات الحقوق الديمقراطية للقوميات التي يتكون منها الشعب الإثيوبي(43). التي لم تخرج بالتالي من دائرة الأقوال إلى دائرة الأفعال.

5. الوضع الراهن للتحولات الديمقراطية في أفريقيا :

إذا كانت أفريقيا خالية في الوقت الراهن من الهمة الاستعمارية، ومن التفرقة العنصرية، والتمييز العنصري. لكن هناك مجموعة جديدة من التحديات التي يجبُ الاهتمام بها ومواجهتها مثل: الفقر، وال ايدز HIV، والزاعات الإقليمية، والعملة. وجميعها تتطلب استجابات جذرية وعاجلة⁽⁴³⁾. وعلى الرغم من أن قضايا الأمن بأبعاده ومجالاته المختلفة تعد من الأولويات الهامة لبدء أية عمليات تحول سياسي وديمقراطي، حيث لا يتوقع أو حتى يفترض التفكير في التحرك ببذل المساعي والجهود للتأسيس لمثل تلك العمليات فيظل افتقاد النظام والقانون وفي ظل غياب الأمن والاستقرار، فالأمن يبدأ في هذا المجال يبدأ من حماية الأيديولوجيا الليبرالية فكرة وحركة، وحماية معتقها، ومؤيديها، والعمليات والآليات والممارسات المرتبطة بها، وبالتالي فإن افتقاد هذا الأمن يعني انعدام الفرص الحقيقية التي تساعد على تأسيس وتعزيز الديمقراطية وضمان استمراريتها⁽⁴⁴⁾. وإذا كان مفهوم الأمن وقضاياها والذي يمكن أن ينبج عنه الاستقرار هو مفهوم تتعدد أبعاده ومجالاته، فإن من أهم القضايا ذات الصلة والتي تمثل الحدود الدنيا له تتركز فيما يلي:

1. **قضية الأمن الإنساني (البيولوجي) :** وتمثل تلك القضية في الكيفية التي يمكن للأنظمة الحاكمة المتحولة ديمقراطياً، وفقاً لتصورات الدول الليبرالية والمنظمات الدولية المانحة، في القيام بدور ملموس فيما يتعلق بالقطاعات والمستويات الشعبية المختلفة وخصوصاً القاعدة الشعبية العريضة، داخل الدول الأفريقية، والتي ترتبط ببقاء واستمرار العنصر البشري، من خلال توفير وإشباع الحاجات الإنسانية / البيولوجية للمواطنين، ولعل هذا هو المحك بل والتحدي الرئيسي، الذي يواجه أي نظام حاكم يبحث عن الشرعية السياسية المتقدمة، وهو أيضاً الدليل المرشد لكيفية استعادتها، فغالبية الشعوب في الدول الأفريقية وخصوصاً القواعد الشعبية التي تمثل وتجسد الأغلبية الفعلية في تلك الدول، لا يعنينا السلطة ولا حتى الثروة، باعتبارها بالنسبة للسواد الأعظم منهم مجرد أضغاث أحلام، وإنما يعنهم بالدرجة الأساسية، وجود المشرب، والمأكل، والمسكن، والزواج بالطريقة الميسورة والمناسبة. وإذا نجح أي نظام حاكم في التناول والتعامل مع تلك الحاجات الإنسانية بشكل متناسب، ومتكامل لاستطاع أن ينجز أهم وظيفة في حياة الدولة تجاه مواطنيها، ولنجح في بث الثقة والمصداقية في نفوسهم، فضلاً عن قيم الولاء والالتقاء، التي باتت معرضة للتآكل والانكماش المستمر. وهذا الأمر برمته يدخل ضمن القضية الرئيسية في تكوين الأنظمة السياسية المعاصرة. بل ويأتي على رأس متطلباتها وهي قضية المواطنة، أو ما يسمى بعملية إعادة بناء المواطن⁽⁴⁴⁾.

إن هذا التوجه العام يرتبط أيضاً بقضايا السلام والديمقراطية والتنمية في أفريقيا، حيث أنه من الصعب تلبية حاجات المواطنين الأساسية في دولة ما، في ظل شيوع الصراعات والحروب وحالات عدم الاستقرار والاستبداد، وإذا كان مشروع حقوق وحرريات الإنسان يواجه تحدياً خاصاً في سياق حالات حقوق الإنسان على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وخصوصاً في المواقف الطارئة وفي إطار السعي والنضال من أجل بناء المجتمعات وإعادة بناء الدول، فإن دور الدولة في حماية حقوق الإنسان على درجة كبيرة من الأهمية، لأن الدول لا يمكن على المدى الطويل الادعاء بأن الطريق الذي رسموه لمواطنيهم هو دائماً أمر داخلي، إن واجب الدولة في حماية حقوق وحرريات مواطنيها لا يدخل فقط ضمن اختصاصاتها دائماً، وإنما هو واجب مقرر على المجتمع الدولي بأسره ومن ثم هناك رابطة أساسية بين حقوق الإنسان والسلام والأمن الدوليين⁽⁴⁵⁾.

2. قضية الأمن الاجتماعي: إن استقرار العلاقات الداخلية وحمايتها من التقلبات وفقاً لمعايير وأساليب وآليات لا تخل بتناسك العناصر المكونة للمجتمع داخل الدولة، والنجاح في بناء الدولة الأمة أو ما يسمى بإحداث الاندماج الوطني / القومي، والذي في ظله يعلو الائتلاء والولاء الوطني / القومي على ما عداه من ولاءات تخفية / دونية، يعد أحد التحديات التي تواجه قيام ديمقراطية حقيقية. وبالتالي فإن استمرار وجود المجتمعات المنقسمة Divided Societies وافتقاد الثقة فيما بينها، وكذلك افتقاد التفاعات الإيجابية المؤثرة فيما بين تلك الجماعات واستمراريتها سيؤثر بمرور الوقت على إمكانية وجود الديمقراطية الناجمة. وإذا كانت التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا، قد مثلت تحدياً أمام اعتبار جمهورية جنوب أفريقيا ولسنوات طويلة ذات ديمقراطية منقوصة أو معيبة، فإن عملية التغيير السياسي التي حدثت في البلاد في أوائل تسعينيات القرن الماضي، والتي من أبرز مظاهرها إلغاء قوانين التفرقة العنصرية الصارمة، واستبدال الزعماء السياسيين الذين ظلوا يدافعون عن تلك القوانين بزعماء قوميين، واتخاذ العديد من الإجراءات الدستورية والقانونية التي تساعد في إقامة ديمقراطية مناسبة، فإن الأمر في العديد من الدول الأفريقية الأخرى على درجة أكبر من الصعوبة، بل إن تحايل زعماء الدول الأفريقية على ليس فقط على التحرك نحو إجراء تغييرات أو تعديلات دستورية كما هو الحال في أوغندا، وإنما فيما يتعلق حتى بالدساتير المستحدثة، كما حدث في ناميبيا عندما قرر الرئيس الناميبي سام نجوما Nujoma الإعلان عن رغبته في إعادة انتخابه لفترة ثالثة - وهو ذات الأمر الذي حدث في دول أفريقية أخرى عديدة على الرغم من أن الشروط الدستورية لا تسمح سوى بالترشح لفترتين اثنتين كل منها مدتها خمس سنوات، وهو الأمر الذي يضعف الأساس الدستوري الذي تقوم عليه عمليات التحول الديمقراطي في القارة الأفريقية⁽⁴⁶⁾.

الهوامش:

1-Donald Rothchild, "Liberalism, Democracy," op cit., pp.14- 17.

¹Robert H. Bates, "Political Reform", Working Paper presented in Center for International Development,(Harvard University, CID Working Paper No.114, January 2005) p.1.

²- فردريك فولبي، "التحرر والعلمانية: هدفان لا يتوافقان بعد أحداث 11 سبتمبر"، في، كريستوفر كلافام، وآخرون، ترجمة د. كاظم هاشم نعمة، أفريقيا بع 11 سبتمبر: استراتيجيات الانخراط والتعاون،(طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2005). ص 215.

³-المرجع السابق، ص 217.

⁴-د. إبراهيم نصرالدين، في نقد العقل والممارسات الغربية: نحو رؤية جديدة لتنمية أفريقيا، الخطاب الرئاسي لرئيس الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، (ديربان: المؤتمر الرابع عشر للجمعية الأفريقية للعلوم السياسية 26 - 28 يونيو 2003). ص ص 6- 9.

⁵-David Gordon and Carol Lancaster, "The Implications of Political Change in Africa for the Special Program for Africa (Spa) Donors" a Paper presented at the USAID-Sponsored Workshop for SPA, Donors on "Economic Reform in Africa's New Era of Political Liberalization, April 14-15, 1993, (Washington, D.C.,: USAID, Working Paper No. 7, April 1994).p.2.

⁶Robert H. Bates, "Political Reform.., op cit., p. 2, 6,7.

⁷Matthias Basedau," Stagnation on Low Levels: Political and Economic Transformation in Central and West Africa" Strategic Insights (California: Center for Contemporary Conflict, Volume IV, Issue 12, December 2005)pp.3,4.

⁸-Also, Michael Bratton, "Building Democracy in Africa's Weak States " Democracyatlarg (Vol., 1, No., 3, 2005) <http://www.Democracyatlarg.org/>

⁹-ربما شهدت سيراليون منذ انتهاء الحرب الأهلية التي تعرضت لها البلاد، وبالتحديد اعتبارا من عام 2002، تحسناً ملموساً، بفضل حالة الاستقرار السياسي في الوقت الراهن. راجع لمزيد من التفاصيل:

Matthias Basedau, op. cit., p.3 .

E. Gyimah - Boadi, " Civil Society and Democratic Development" 10 in, E. Gyimah – Boadi (ed.), Democratic Reform in Africa: The Quality of Progress, (London: Lynne Rienner Publishers, 2004.) pp.99 - 108

¹¹د. حمدي عبد الرحمن، " ظاهرة التحول في أفريقيا والقضايا والناذج وآفاق المستقبل "السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام ، العدد 113، يوليو 1997.) ، ص ص 8 – 10.

12-Ian Liebenberg:" Transition to Democracy in Africa: No Easy Challenges" Conflict Trends (No.1, 2003) - <http://www.accord.org.za>.

13-Robert Mattes & Michael Bratton, " Explaining Democratic Attitudes in Africa: Culture, Institutions or Performance?" Paper prepared for a conference on The Consolidation of Democracy (Uppsala: Uppsala University, 8-9 June 2002).p.,22.

14-Edward R. McMahon,.., " The Role of Political Parties in Democratic Development in Africa: Part of the Problem or Part of the Solution?" aPaper presented at Center on Democratic Performance (CDP) (New York: Center on Democratic Performance, Binghamton University, 2001.). pp. 15-17.

15-د. عبد الملك عودة، الانتخابات في الدول الأفريقية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 223، ابريل 2006.) ص 4.

16-Heather Deegan. " Elections in Africa – The Past Ten Years" a Paper Submitted to The Royal Institute of International Affairs, (London: The Royal Institute of International Affairs, Paper No. 2 APRIL 2003) pp.2,3.

17-E David Backer & Ken Kollman, " Electoral Laws Under Extreme Conditions: the Case of Africa", Paper Presented at the Annual Meeting of the Midwest Political Science Association, (Chicago: The Midwest Political Science Association, IL April 3, 2003.) p.9.

¹⁸د. عبد الملك عودة، الانتخابات في الدول الأفريقية، مرجع سبق ذكره، ص 5.

¹⁹د محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، بدون صفحات

20-Asnake Kefale," Regime Transition and Problems of Democratisation in Post-insurgent African States: The Case of Ethiopia" A paper prepared for 13th Biennial Conference of the African Association of Political Science (Yaoundé: the African Association of Political Science, June 19 to June 22, 2001.).p.18.

21-Idem.

Terrence Lyons," Ethiopia in 2005: The Beginning of a 22- Transition?" ,Africa Notes (Washington, .D.C.,: Center for Strategic and International Studies, No.25, January2006.)p.1.

Asnake Kefale, op cit.,pp 18,1923-

24-Donald Rothchild, " Liberalism, Democracy and Conflict Management: The African Experience " a Paper For presentation at the Conference on Facing Ethnic Conflicts: Perspectives from Research and Policy-Making, 14-16 December 2000, (Bonn:Center for Development Research,December 2000.)pp.23, 24.

25د. عبد الملك عودة، التعاون والأمن في أفريقيا (القاهرة: مؤسسة الأهرام، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 76، مايو 1994). ص 90.

26-James S. Wunsch:" Refounding the Africa State and Local Self – Governance: The Neglected Foundation "in, The Journal of Modern African Studies (Cambridge, Cambridge university press, Vol. 38 No. 3, 2000) pp 487, 488.

27-Ibid., P 488.

28-أنظر كل من:

د. حمدي عبد الرحمن، أفريقيا والقرن الواحد والعشرون – رؤية مستقبلية (القاهرة: مركز لبحوث والدراسات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، يونيو 1997). ص ص 36، 37

29- Richard Joseph & Jeffrey Herbst, "Correspondence: Responding to State Failure in Africa" in, International Security (Vol. 22 No, Fall, 1997) p 181.

30- George B. N. Ayittey, Africa Betrayed (New York , St. Martins press , 1992) p. 328

31- إن استجلاء قضية الإصلاح السياسي في القارة الآسيوية يعكس طرحاً لنمط خاص في الإصلاح السياسي يختلف بشكل جوهري عن المفهوم الغربي للإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، وذلك في ضوء وجود منظومة قيمة آسيوية تفرض نمطاً خاصاً في العلاقة بين الحاكم والمحكوم يختلف بشكل جوهري عن النمط السائد في الدول الغربية وذلك في إطار اختلاف التجريبتين تاريخياً في التعامل مع الحاكم. فما يحدث في ماليزيا على سبيل المثال يصعب أن يندرج تحت بند التحولات الديمقراطية حيث لم تشهد هذه الدولة تغيرات جوهرية في هيكل العلاقات على المستوى المجتمعي الشامل، وهو ما يعني أن الإجراءات التي يتخذها النظام الماليزي هي أقرب لتطور ليبرالي لم يتبلور في صورة إصلاحات سياسية أو تحولات ديمقراطية واسعة النطاق. راجع ولمزيد من التفاصيل حول التجربة الديمقراطية الآسيوية: د. هدى ميتكيس، "التجارب الآسيوية في الإصلاح السياسي" في، د. كمال المنوفي و د. يوسف محمد الصواني، مرجع سبق ذكره، ص 634.

32- د. سيدي محمد ولدديب، "صعوبات الإصلاح الديمقراطي في ظل العولمة" دراسات (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، العددان 25 و26، الصيف 2006). ص 39.

33-David Gordon and Carol Lancaster,"The Implications of Political Change in Africa for the Special Program for Africa (Spa) Donors" a Paper presented at the USAID-Sponsored Workshop for SPA, Donors on "Economic Reform in Africa's New Era of Political Liberalization, April 14-15, 1993, (Washington, D.C.,: USAID, Working Paper No. 7, April 1994).pp. 2, 3.

34-P. Anyang' Nyong'o, The Study of African Politics, (Nairobi: Bookprint Creative Services LTD, 2002) p. 92, 93

35-Ibid.,p. 93

36-Michael Bratton,"Deciphering Africa's Divergent Transitions "in, Political Science Quarterly (New York: the Academy of Political Science, Vol. 112. 1 Spring 1997).PP 69, 70.

37- د. عبد الملك عودة: أفريقيا ومتغيرات 94 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 87، إبريل 1995). ص 46.

38 Sandra Fullerton Joireman," Opposition Politics and Ethnicity in Ethiopia: We will All go down Together " in, The Journal of Modern African Studies (Cambridge: Cambridge University press, Vol., 35, No. 3, 1997) PP., 392-394., PP., 394,395.

39-Michael Bratton & and Robert Mattes, " Support for Democracy in Africa: Intrinsic or Instrumental?"A paper prepared for Center for the Advanced Study of International Development (CASID) (Michigan: CASID, Michigan State University, Paper No. 1, April 2000)pp. 2,3.

40- Stein Sundstl Eriksen, The State in Africa: Theoretical Perspectives and Empirical Cases, (Oslo: The Norwegian Institute of International Affairs, 2000.), p 3.

41فردريك فولبي،، مرجع سبق ذكره، ص ص 218، 219.

42المرجع السابق. ص ص 219، 220.

43د. كمال المنوفي، "كلمة افتتاح ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي" في، د. كمال المنوفي و د. يوسف محمد الصواني، مرجع سبق ذكره، ص 15.

Michael Bratton," Deciphering Africa's ... op cit., PP 70, 71.

44د. كمال المنوفي، "كلمة افتتاح ندوة الديمقراطية...، مرجع سبق ذكره، ص 16.

45د. مصطفى عبد الله خشيم، " البيئة العالمية للإصلاحات السياسية والاقتصادية في الدول النامية: دراسة وصفية - تحليلية مقارنة" دراسات (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، العددان 25 و26، الصيف 2006). ص 11.